



ترجمات: شمال أفريقيا 2030 الجزء (5)

مقاربات فرصة ديموغرافية جديدة:

هل ستفشل شمال إفريقيا مرة أخرى في اللحاق بها؟

أصدر المجلس الأطلسي تقريراً استشرافياً عن شمال إفريقيا في 2030 والتحديات التي تواجهه وماهية السياسات التي يجب أن تعالج بها دول شمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي مشكلات منطقة قوس الأزمات والطاقة البديلة التي يجب اعتمادها، وهل تستقبل المنطقة موجات ثورية أخرى مثل الربيع العربي، يناقش التقرير كل القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية وتحديات الهجرات باعتبار شمال إفريقيا معبراً للدول الأوربية وكيف يجب أن تقود الحكومات شعوبها لتجاوز المفاجآت التي تعيق الاستقرار والتنمية من أجل مستقبل أفضل.

يسر المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات أن ينشر التقرير مترجماً إلى العربية على حلقات لتكتمل الفائدة.

بين عامي 1980 و 2010، تضخم عدد الشباب في دول شمال إفريقيا. بلغت نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا من إجمالي عدد السكان ذروتها عند 21% في عام 2005، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 16%. هذا "التضخم الشبابي" الديموغرافي فرض ضغوطاً على أنظمة التعليم وأسواق العمل في هذه البلدان حيث ترك عدد كبير من الشباب المدرسة بحثاً عن عمل.

في حين أن هذه الموجات الديموغرافية تخلق تحديات، فإنها تقدم أيضاً فرصاً تاريخية للبلدان التي تمر بها. إذا كانت اقتصادات هذه البلدان قادرة على خلق وظائف جديدة كافية لشبابها، فسيكون لديها قوة عاملة كبيرة نسبياً تدعم عدداً صغيراً نسبياً من غير العمال لفترة من الوقت. هذا ما يسمى بالعائد الديموغرافي يحفز المزيد من المدخرات والاستثمار والنمو الاقتصادي. يُعتقد أن العائد الديموغرافي جيد الاستدانة قد لعب دوراً في دعم نمو اقتصادات شرق آسيا خلال السبعينيات والثمانينيات.

لسوء الحظ، فشلت اقتصادات شمال إفريقيا في خلق ما يكفي من الوظائف اللائقة والفرص الاقتصادية خلال تضخم الشباب الذي بلغ ذروته قبل خمسة عشر عاماً. هم أيضاً فشلوا في تزويد شبابهم بالمهارات والموارد التي يحتاجونها للوصول إلى الفرص الموجودة بالفعل، أو المساحة لخلق فرص جديدة خاصة بهم. مع ازدياد ضغوط القوى العاملة، زادت أيضاً معدلات بطالة الشباب، حيث بلغ متوسطها 25% منذ عام 1991، أي حوالي ضعف المتوسط العالمي.

ترجمات أفروبوليسي

أدى التأخير في انتقال شباب شمال إفريقيا إلى العمل إلى تأخيرات في أبعاد أخرى من مرحلة البلوغ: تأمين منزل، والزواج، وتكوين أسرة. نظرًا لعدم تمكنهم من تحقيق أهدافهم وأحلامهم في الوطن، أعرب أكثر من نصف شباب المنطقة عن رغبتهم في الهجرة، وهي نسبة عالية وفقًا للمعايير العالمية. على الرغم من أن الكثيرين يهاجرون، وغالبًا ما يخاطرون بحياتهم في هذه العملية، إلا أن معظمهم غير قادرين على المغادرة. أولئك الذين يبقون ويفتقرون إلى عمل هادف يصابون بخيبة الأمل والإحباط والاكئاب - مما يخلق ظروفًا مهيأة للاضطرابات الاجتماعية. في عام 2010، أدى إحباط بائع متجول تونسي وإحراق نفسه إلى اندلاع موجات من الاحتجاجات في جميع أنحاء المنطقة للمطالبة بفرص اقتصادية أفضل واندماج سياسي أكبر. لا تزال الاضطرابات الاجتماعية مستمرة حتى يومنا هذا، حتى في تونس، البلد الوحيد في شمال إفريقيا الذي انتقل بنجاح إلى الديمقراطية.

بينما أضعفت دول شمال إفريقيا فرصة ثمينة، تأتي فرصة ثانية. سيضرب تضخم أصغر في عدد الشباب، يتألف من أطفال الموجة الأولى، المنطقة بين عامي 2025 و 2040. تحتاج دول شمال إفريقيا إلى التحرك بسرعة لجني فوائد هذه الموجة الثانية أو تعاني مرة أخرى من عواقب إهدار إمكانات الشباب والاضطرابات الاجتماعية. هناك شعور إضافي بالإحاح هذه المرة: تعمل الأتمتة والرقمنة على تغيير عالم العمل. هذه الاتجاهات تبشر بمكافآت اقتصادية على سبيل المثال، زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي للبلدان التي يمكن أن تستفيد منها، وخطر التخلف عن الركب بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون ذلك. إن الفرص المزدوجة - أحدهما ديموغرافي والآخر تكنولوجي - تدعو دول شمال إفريقيا إلى إجراء ثلاثة إصلاحات حاسمة:

- فك قيود الاقتصاد ودعمه، وتمكين القطاع الخاص من أن يصبح محررًا للنمو وخلق فرص العمل.
- إصلاح نظام التعليم لتوفير المهارات اللازمة للبقاء والازدهار وسط الرقمنة والأتمتة والعولمة.
- خلق مساحة للشباب للمشاركة المدنية، والقدرة على التعبير عن المظالم، والسعي إلى الإنصاف عن الظلم.

يتناول هذا الفصل كل من هذه القضايا بدوره، لكنه أولاً يكشف أسباب فشل اقتصادات شمال إفريقيا في خلق وظائف لائقة وإطلاق العنان لإمكانات شبابها خلال الموجة الديموغرافية الأولية.

خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وسعت دول شمال إفريقيا خدمات الصحة العامة ونجحت في خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال بشكل كبير. ومع ذلك، كانت الأعراف الاجتماعية بطيئة في التكيف، وظلت معدلات الخصوبة مرتفعة لبعض الوقت، حيث استمرت العائلات في إنجاب أعداد كبيرة من الأطفال. أدت الفجوة في التوقيت بين الانخفاض في معدلات وفيات الرضع ومعدلات الخصوبة إلى موجة ديموغرافية كانت تنتقل عبر سكان شمال إفريقيا منذ ذلك الحين. مرت الموجة عبر الفئة العمرية للشباب بين 1980 و 2010، مما أدى إلى تضخم ديموغرافي للشباب خلال هذه السنوات، كان الشباب يمثلون نسبة أكبر من السكان من المعتاد، مما ضغط أولاً على أنظمة التعليم ثم على أسواق العمل حيث ترك عدد كبير من الشباب المدرسة للبحث عن عمل.

لسوء الحظ، عندما زادت ضغوط القوى العاملة خلال الثمانينيات والتسعينيات، فشلت اقتصادات شمال إفريقيا في خلق وظائف لائقة كافية لشبابها. في البداية، اعتمدت اقتصادات شمال إفريقيا على التوظيف الحكومي. في عام 1975، استوعب القطاع العام 60% من المتعلمين الداخلين إلى سوق العمل في الجزائر، و 75% في مصر، و 77% في تونس. ومع ذلك، مع تصاعد الضغوط الديموغرافية وزيادة التحصيل العلمي، استمرت أعداد الشباب الباحثين عن وظائف حكومية في الارتفاع. في النهاية، أثبتت سياسات التوظيف التي تقودها الدولة أنها غير مستدامة. بحلول عام 2010، انخفضت نسبة الوافدين المتعلمين المعينين من قبل القطاع العام إلى 50% في الجزائر، و 25% في مصر، و 32% في تونس. يكفي لتوفير فرص عمل لكل من يريدونها. ثم نظرت دول شمال إفريقيا إلى القطاع الخاص لخلق المزيد من فرص العمل.

خلال الثمانينيات والتسعينيات، حاولت بلدان شمال إفريقيا إصلاح اقتصاداتها والسماح بدور أكبر للقطاع الخاص ليصبح محركاً للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ومع ذلك، أفادت هذه الإصلاحات إلى حد كبير النخب السياسية التي كانت تسيطر على موارد الدولة وتستخدم أدوات الدولة لتوسيع امتيازاتها. في الواقع، سمح التنظيم المفرط للقطاع الخاص للشركات المرتبطة سياسياً بإمالة الملعب لصالحها، وخلق المزيد من الفرص للبحث عن الريع والمحسوبية. وهكذا، أدت الإصلاحات الاقتصادية إلى خلق النمو وخلق فرص العمل في القطاع الخاص الرسمي، مما دفع الشباب إلى الوقوف في طوابير للحصول على الفرص وإجبار الكثيرين على شغل وظائف في الاقتصاد غير المنظم، بأجور أقل ومزايا محدودة وفرص أقل للتقدم الوظيفي.

أدى عدم قدرة اقتصادات شمال إفريقيا على خلق فرص عمل كافية إلى ارتفاع معدلات البطالة بين شباب المنطقة. منذ تسعينيات القرن الماضي، كانت معدلات بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين أعلى المعدلات في العالم، حيث تراوحت بين 23% و 27%، بينما تراوح المتوسط العالمي بين 11% و 15%. تشير الأرقام إلى أن معدل البطالة بين الشباب بلغ 39% في الجزائر و 35% في تونس، كلاهما في عام 2017. وسجل المغرب ومصر معدلات أقل، حيث بلغت 22% في عام 2016 و 19% في عام 2019، على التوالي، لكن كلاهما لا يزال جيدًا. فوق المتوسط العالمي البالغ 15%. والجدير بالذكر أن معدل 19% في مصر يمثل انخفاضًا حادًا من 32% في عام 2014. وفي المقابل، ارتفعت المعدلات في المغرب والجزائر منذ عام 2010، وظل المعدل في تونس أعلى من مستويات ما قبل الربيع العربي. في ليبيا التي دمرها الصراع، كان المعدل 49% في عام 2012 والتقديرات الأخيرة تضعه أعلى.

ترتفع معدلات البطالة بشكل خاص بين الشباب: 82% في الجزائر، و 68% في ليبيا، و 52% في مصر، على الرغم من انخفاض معدلات المشاركة في القوى العاملة. بينما تقل احتمالية انخراط الشباب اقتصاديًا، فإنه بمجرد أن يقررن العمل، فإنهم يكافحون من أجل العثور على وظائف مناسبة. إنهم يواجهون تحديات إضافية في سوق العمل بما في ذلك الحواجز القانونية والمؤسسية أمام التوظيف، وممارسات التوظيف التمييزية، والأعراف الاجتماعية المحافظة التي تحد من الخيارات المهنية والحركة خارج المنزل. على الرغم من خطواتهم الملحوظة في التحصيل العلمي على مدى العقود الماضية، فإن هذه التطورات لم تُترجم بالكامل إلى مكاسب في سوق العمل، مما يشير إلى استمرار قلة الاستفادة من إمكانات الشباب في شمال إفريقيا.

بالنسبة للشباب، يؤثر التأخير في دخول سوق العمل على قدرتهم على تأمين منزل، والزواج، وتكوين أسرة بسبب عدم تمكنهم من تحقيق أهدافهم وأحلامهم في المنزل، سعى الشباب في جميع أنحاء المنطقة إلى الهجرة. وفقًا للباروميتر العربي 2018-2019، فإن غالبية شباب المنطقة 18 إلى 29 عامًا يفكرون في الهجرة. أعلى المعدلات في المغرب 70%، تليها تونس والجزائر 56%، ومصر 49% في ليبيا، 31% فقط من الشباب يفكرون في الهجرة، وهي نسبة منخفضة إلى حد ما على الرغم من أن ليبيا استخدمت عائدات النفط لتوظيف عدد كبير من الشباب ودفع رواتبهم في القطاع العام.

تاريخياً، أصيب الشباب الذين لم يتمكنوا من الهجرة بخيبة أمل وإحباط ومعنويات واكتئاب، مما خلق ظروفًا مهيأة للاضطرابات الاجتماعية. بينما تسمح الأنظمة الديمقراطية للناس بالتعبير عن المظالم

ترجمات أفروبوليسي

الاجتماعية والإحباطات سلمياً، والدفع باتجاه التغيير الإيجابي، استخدمت الأنظمة الاستبدادية في المنطقة أدوات قسرية وقمعية لإبقاء المطالب العامة تحت السيطرة. على سبيل المثال، قمع النظام في الجزائر مطالب الشباب بفرص اقتصادية أفضل بعد صدمات أسعار النفط. وبالمثل، استخدمت الحكومة التونسية عنف الشرطة لإخماد مناشدات الشباب من أجل وضع اقتصادي أكثر عدلاً خلال أعمال شغب الخبز في منتصف الثمانينيات. ومن ثم، عندما أضرمت البائع المتجول التونسي محمد البوعزيزي النار في نفسه في ديسمبر 2010، احتجاجاً على وضعه الاجتماعي والاقتصادي، والمعاملة غير العادلة من قبل المسؤولين المحليين، كان ذلك بمثابة عامل مساعد.

الحدث الذي أطلق احتجاجات 2010-2011 في تونس وحرص على الانتفاضات في جميع أنحاء المنطقة العربية. نزل الناس، ومعظمهم من الشباب، إلى الشوارع وهم يهتفون في البداية من أجل ظروف اقتصادية واجتماعية أفضل؛ عندما قوبلوا بقمع الشرطة، طالبوا بتغيير النظام. بالنظر إلى المستقبل، فإن بلدان شمال إفريقيا لديها فرصة أخرى للاستثمار في شبابها وجني ثمار العائد الديمغرافي. يقترب تضخم صغير للشباب - أطفال الموجة الأولى - وسيؤثر على المنطقة بين عامي 2025 و 2040 ما الذي يمكن أن تفعله دول شمال إفريقيا لضمان عدم تفويت إمكانات هذه الموجة؟ يتكون الطريق إلى الأمام من ثلاثة مكونات: فك قيود القطاع الخاص، وإصلاح أنظمة التعليم، وخلق مساحة للشباب للمشاركة المدنية، والتظلم، والسعي إلى الإنصاف عن الظلم.

تحرير إمكانات القطاع الخاص

يواجه الشباب في شمال إفريقيا انتقالاً صعباً ومحفوفاً بالمخاطر من المدرسة إلى العمل. على الرغم من أن القطاع العام لا يوظف عدداً كبيراً من الأشخاص كما كان يفعل من قبل، إلا أن الأجور الأعلى والمزايا الأفضل والأمن الوظيفي دفعت الشباب المتعلم إلى الاستمرار في الوقوف في طوابير للحصول على الوظائف المتاحة. وجد مسح القيم العالمية لعام 2018 أن 66% من الشباب المصريين المستجيبين يفضلون العمل في القطاع العام. نادراً ما تتغير هذه الحصة عما كانت عليه قبل عقد من الزمن عندما قال 65% من الشباب المصري نفس الشيء في استطلاع للرأي أجرته مؤسسة غالوب عام 2009. يقضي الشباب وقتاً في البحث عن وظائف في القطاع الخاص الرسمي، والذي يوفر أجوراً ومزايا وأمنًا وظيفياً لائقاً للموظفين المسجلين، لكن هذا القطاع صغير نسبياً وفشل في خلق وظائف جيدة كافية. علاوة على ذلك، تستخدم الشركات في القطاع الخاص الرسمي عمالاً بعقود مؤقتة. هؤلاء العمال لا يحصلون على نفس المستويات من المزايا ويواجهون حالة عمل غير مستقرة وخاصة الشباب،

ترجمات أفروبوليسي

عرضة للوقوع في هذه الفئة غير الرسمية. وجد مسح الانتقال من المدرسة إلى العمل 2013-2014 أن 49% من الموظفين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عامًا في مصر، و 47% من نفس المجموعة في تونس يشغلون وظائف غير رسمية في شركات في القطاع الرسمي.

تعمل معظم الشركات في جميع أنحاء المنطقة في الاقتصاد غير الرسمي. وقد شجع الإفراط في التنظيم والضرائب التعسفية هذه الشركات على أن تظل صغيرة وتجنب تسجيل أنشطتها. الشركات في القطاع غير الرسمي أقل جاذبية للعمال الشباب، لأنها تقدم أقل من حيث الأجور والمزايا والأمن الوظيفي والحماية الاجتماعية وفرص التقدم الوظيفي. ومع ذلك، فإن الشباب غير القادرين على تأمين وظائف في القطاع الرسمي يقبلون مثل هذه الوظائف. في مصر، يعمل 43% من الشباب العاملين في شركات في القطاع غير الرسمي إجمالاً، 92% من الموظفين الشباب في مصر إما يعملون في شركة تعمل في القطاع غير الرسمي أو لديهم وظيفة غير رسمية في شركة في القطاع الرسمي. في تونس، يعمل 39% في شركات في القطاع غير الرسمي، وتبلغ الحصة الإجمالية 86%.

في الاقتصادات الديناميكية، يتم إنشاء معظم الوظائف من خلال إنشاء وهو الشركات الصغيرة. تميل الشركات الصغيرة أيضًا إلى توظيف العمال الشباب. في اقتصادات شمال إفريقيا، محرك خلق الوظائف مقيد بشدة. الشركات الكبيرة التي يديرها المطلعون المرتبطون سياسياً تستمر وتزدهر لأنها تستطيع الاستفادة من علاقاتها للحصول على ميزة غير عادلة على الشركات الجديدة. على سبيل المثال، استغلت الشركات المملوكة للرئيس التونسي السابق بن علي وعائلته سلطتهم لعقود لتجنب رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية الأخرى. يمكن للشركات الكبيرة أيضًا تحمل تكاليف توزيع الوظائف على الأشخاص الذين لديهم صلات، حتى لو لم يكونوا أفضلهم. يؤدي استخدام الوساطة إلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية ويمكن أن يوجب الاستياء بين الشباب المهمشين. تعتقد الغالبية العظمى من الشباب في المنطقة أن الوساطة ضرورية لتأمين العمل. بدأت دول شمال إفريقيا في تشجيع الشباب على إنشاء أعمالهم التجارية الخاصة. على سبيل المثال، أنشأت مصر مركز الابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال، الذي ينظم الأحداث وورش العمل والمسابقات التي تعزز ريادة الأعمال بين الشباب المصري. في عام 2006، بدأ المغرب برنامج مقاولتي مؤسستي، الذي يهدف إلى إنشاء 30 ألف شركة صغيرة وتوظيف ما بين 60 ألف و 90 ألف مغربي. رغم أن الحكومات تحاول دعم الشركات الناشئة - من خلال إدخال برامج التعليم والتدريب، وتحسين الوصول إلى التمويل وإقامة الروابط مع سلاسل القيمة والأسواق - لا يزال نمو عدد الشركات مقيداً. وبالفعل، فإن نسبة أرباب العمل كنسبة مئوية من إجمالي العمالة آخذة في الانخفاض ولا تتجاوز، على سبيل المثال، 3% في ليبيا. تشمل العوائق التي تحول دون ريادة الأعمال الصعوبات في الوصول إلى التمويل والإفراط في تنظيم بيئة الأعمال. في تصنيف سهولة ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي، احتلت تونس والمغرب فقط المرتبة الأولى في النصف الأول من الاقتصادات في

ترجمات أفروبوليسي

العالم المرتبة الثالثة والخمسون والثامنة والسبعين من بين 190 اقتصاداً على التوالي. وتأتي مصر بعد ذلك في المرتبة 114. وتحتل الجزائر وليبيا المركزين بالقرب من القاع برقم 157 و 186 على التوالي. والأهم من ذلك، بالمقارنة مع عقد مضى، أن المغرب هو الوحيد الذي حسن ترتيبه العالمي بعد أن كان رقم 128. تراجعت تونس وجميع دول شمال إفريقيا الأخرى التي تم تتبعها في الاستطلاع في الترتيب.

للاستفادة من الموجة الديموغرافية القادمة، يجب على البلدان في شمال إفريقيا إطلاق العنان لقدرة القطاع الخاص على النمو والازدهار وخلق فرص العمل. هذا مهم بشكل مضاعف في مواجهة زيادة الأتمتة والرقمنة. لإطلاق إمكانات قطاعاتها الخاصة، يجب على حكومات شمال إفريقيا إجراء مجموعة من ثلاثة إصلاحات تكميلية: تمكين التنمية الاقتصادية، وإعادة توجيه مؤسسات الدولة، وإطلاق العنان للقطاع الخاص.

أولاً: تحتاج دول شمال إفريقيا إلى تحويل قطاعاتها العامة من أدوات غير مستجيبة ليبروقراطية الدولة إلى عوامل تمكين للتنمية الاقتصادية. في عام 2018، صنف 88% من الشباب المصريين المشاركين في استطلاع القيم العالمية أداء الحكومة في خلق الوظائف على أنه سيئ بنسبة 32% أو سيئ للغاية 56%. حصل الباروميتر العربي على نتائج مماثلة عبر شمال إفريقيا، لذلك يحتاج القادة إلى الاستجابة من خلال إعادة توجيه كيفية تصور الدول ومواطنيها لدور الحكومة. يتطلب تحويل التوظيف في القطاع العام من استحقاق ومصدر للمنفعة الشخصية إلى خدمة عامة. هذه هي الطريقة الوحيدة لتغيير مفهوم البيروقراطية كأداة للسيطرة إلى منظم مناسب للقواعد وعامل تمكين للمبادرة.

ثانياً: يجب على القادة توجيه مؤسسات الدولة نحو مشاريع البنية التحتية الكبيرة والابتعاد عن قطاعات الاقتصاد التي من الأفضل تركها لفتح المنافسة. تشمل استثمارات البنية التحتية التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما، مثل شركة سوناطراك الجزائرية؛ مشاريع الطاقة المتجددة، مثل محطة نور المغربية للطاقة؛ مشاريع السكك الحديدية والمواصلات العامة، مثل السكك الحديدية عالية السرعة طنجة الدار البيضاء؛ وعمليات الهاتف المحمول والنطاق العريض، مثل مشروع الحياة الكريمة في ريف مصر. يمكن لمثل هذه المشاريع الكبيرة أن تستفيد من مشاركة الدولة وتوفر فرصاً للبحث عن المستأجرين من الداخل، الذين يجب أن يكتسبوا شيئاً ما من أجل السماح لقطاعات الاقتصاد الأخرى بالتطور دون عوائق. يجب أن تستند مثل هذه المشاريع الكبيرة الحجم إلى دراسات جدوى سليمة، واتخاذ قرارات وميزانيات شفافة، وأنظمة يمكنها مساءلة المنظمات.

ترجمات أفروبوليسي

ثالثاً: تحتاج دول شمال إفريقيا إلى الابتعاد عن الشركات ورجال الأعمال، وخاصة أولئك الذين يعملون في القطاعات الموجهة نحو النمو، والسماح لهم بالمساهمة في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل دون تدخل لا داعي له. بالطبع، تحتاج الهيئات العامة إلى الإشراف على أنشطة القطاع الخاص وتنظيم تلك التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الصحة العامة والرفاهية. ومع ذلك، يجب أن تتحول البيروقراطيات من الاضطرار إلى الموافقة على كل نشاط إلى السماح للشركات بالتصرف والإبلاغ ببساطة. أدى هذا النظام المختل الذي يتطلب الحصول على موافقات لجميع الأنشطة إلى إضعاف النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل لأن الشركات غير الرسمية تقيد نموها لتجنب جذب الكثير من الاهتمام. وللمفارقة، فإن تخفيض الموافقات يعترف ببساطة بالواقع. في الوقت الراهن العمليات البيروقراطية مرهقة وتعسفية لدرجة أن معظم نشاط القطاع الخاص غير رسمي، ويتم إجراؤه خارج إشراف بيروقراطي. لقد فتح هذا النظام الباب أمام الفساد والكسب غير المشروع، والجهل بقواعد الصحة والسلامة العامة الحرجة، والتجنب الضريبي المستشري.

تعليم الشباب في العصر الرقمي

مما يعيق الاعتراف بأن التحضر اليوم يؤثر على جميع أبعاد العلاقات الأوروبية المتوسطة ويجب التعامل معه على أنه تحدٍ سياسي عرضي.

خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، استثمرت حكومات شمال إفريقيا بكثافة في بناء المدارس وزيادة الالتحاق على جميع المستويات. ارتفع التحصيل التعليمي، من حيث معدلات إتمام المرحلة الإعدادية، من 9.2% في أوائل السبعينيات إلى 73% بحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في الجزائر؛ 11% إلى 47% في المغرب؛ و 35% إلى 78% في مصر. في عام 2008، أنفقت حكومتا تونس والمغرب على التعليم كحصة من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من المتوسط العالمي؛ أنفقت الجزائر ومصر أقل من المتوسط العالمي، ولكن أكثر من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. كانت نتيجة هذه السنوات من الاستثمار زيادة ملحوظة في متوسط سنوات الدراسة للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن خمسة عشر عاماً، كما أحرزت بلدان شمال إفريقيا تقدماً في سد فجوة التعليم بين الجنسين. في عام 1970، كان متوسط سنوات الدراسة للنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 40% فقط من الرجال. بحلول عام 2010، كانت 88% - لا تزال متأخرة، لكنها تحسنت كثيراً. أظهرت هذه البلدان أيضاً انخفاضاً في عدم تكافؤ الفرص من حيث الالتحاق بالمدرسة على الدوام. ومع ذلك، تباينت التقدم في المساواة بين

ترجمات أفروبوليسي

الجنسين في التعليم: ففي تونس، كانت نسبة الإناث 66% من الطلاب المسجلين في الجامعات الحكومية خلال العام الدراسي 2018-2019، تليها الجزائر وليبيا بنسبة 64%؛ في المغرب ومصر، انعكست نسبة التحاق الإناث بنسبة 39% و 36% على التوالي.

على الرغم من التقدم في التحصيل التعليمي، فإن المنطقة متخلفة من حيث جودة التعليم. داخل الدول، تختلف الجودة بين المناطق الحضرية والريفية، والمناطق المركزية والمهمشة. أدت معدلات الالتحاق المرتفعة، والضغط الديموغرافية، والبيروقراطية المفرطة للنظام إلى انخفاض جودة التعليم بشكل عام، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية على نتائج سوق العمل. ركزت المدارس في المنطقة على نقل المعرفة، والحفظ عن ظهر قلب، ومنح الدرجات العلمية، مع إيلاء اهتمام أقل لتطوير التفكير النقدي وحل المشكلات والعمل الجماعي، على الرغم من أن هذه المهارات ذات صلة متزايدة في عالم رقمي.

أرست الأبحاث أنه ثمة روابط بين جودة التعليم والإنجاز الفردي، مثل الأرباح، وكذلك النتائج على مستوى الدولة، مثل الإنتاجية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي. ينعكس تدهور جودة التعليم من خلال الدرجات المنخفضة في الاختبارات الموحدة الدولية. في عام 2015، كانت نسبة الطلاب الذين حققوا معايير الكفاءة في الاختبارات الدولية الموحدة، مثل الاتجاهات في دراسات الرياضيات والعلوم TIMSS التابعة للجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي IEA، في الجزائر ومصر والمغرب وتونس كانت باستمرار أقل من المتوسطات العالمية، يجادل جواد صالح أصفهاني 2016 بأن جميع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المشاركة في TIMSS لعام 2011 لديها درجات منخفضة نظراً لمستويات الدخل والإنفاق على التعليم، مقارنةً بالدول الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، أدى عدم وجود مدخلات من القطاع الخاص في المناهج المهنية إلى ضعف المهارات التقنية وعدم التطابق الكبير مع سوق العمل.

إن العجز في تطوير المهارات الأساسية بين الطلاب له آثار مهمة على قدرتهم على النجاح في عالم رقمي. لا تستخدم أنظمة التعليم العام في شمال إفريقيا الرقمنة والتكنولوجيا بشكل كامل في التدريس والتعلم. في حين أن استخدام التكنولوجيا في المدرسة يمكن أن يعزز مشاركة الطلاب وتعاونهم، وتعليم المهارات الأساسية لهذا العقد وما بعده، فإن دول شمال إفريقيا لم تدمج هذه الأدوات بالكامل في أنظمتها التعليمية. الوصول إلى الإنترنت، على سبيل المثال، غير كاف؛ بين عامي 2001 و 2019، كان 79% فقط من المدارس الابتدائية في المغرب، و 49% في تونس، و 48% في مصر

لديهم إمكانية الوصول. في حين أن الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في تونس أعلى من المتوسطات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمتوسطات العالمية، فإن معظم هذا الإنفاق يغطي الأجور، وليس على مدخلات التعليم الحديثة. يبلغ الشباب في جميع أنحاء المنطقة عن مستويات منخفضة من الرضا عن أنظمة التعليم الخاصة بهم؛ في أحدث مسح للباروميتر العربي، كان أقل من 30% من سكان شمال إفريقيا الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 عامًا راضين.

أظهرت جائحة COVID-19، التي أثرت على التعلم في جميع أنحاء العالم، أهمية الرقمنة والتعليم عبر الإنترنت كجوانب حيوية للتعليم والتعلم. ومع ذلك، لم يكن لدى بعض دول المنطقة بنية تحتية ومنصات مناسبة للتحويل إلى التدريس والتعلم عبر الإنترنت. واستمر إغلاق المدارس بسبب الوباء أكثر من ثلاثين أسبوعاً في المغرب وتونس ونحو خمسين أسبوعاً في ليبيا. وكبديل لذلك، بثت ليبيا والمغرب دروساً على قنوات التلفزيون الوطنية.

يستدعي مستقبل التعليم في المنطقة قفزة نوعية من طرق التدريس التقليدية إلى أساليب جديدة لتطوير مهارات وكفاءات محو الأمية الرقمية. وهذا يعني دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مستويات التعليم، واعتماد محو الأمية المعلوماتية في المناهج الدراسية، ودمج الأدوات المفتوحة والمرنة والتكنولوجيا المساعدة، وإنشاء منصات متنقلة وعبر الإنترنت مع وصول عادل لجميع الطلاب. أخيراً، حان الوقت لإصلاح هام في حوكمة المؤسسات التعليمية العامة لضمان الشفافية والمساءلة، ولتعزيز الشراكة والتعاون بين المؤسسات العامة والقطاع الخاص.

يُعدُّ إصلاح نظام التعليم الخطوة الأولى في إصلاح سوق العمل التي لا تستطيع استيعاب مجموعات من خريجي المدارس الحكومية. بالإضافة إلى عدم التوافق بين التعليم واحتياجات السوق، هناك حاجة إلى المزيد من الإرشاد الأكاديمي والمهني الفعال والتواصل، وبرامج سد الفجوة التي تربط المدارس الثانوية والجامعات بالقطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تقدم مكاتب التوظيف خدمة أكثر تركيزاً على المستخدم للباحثين عن عمل وكيانات التوظيف على حدٍ سواء. كما يجب دمج الرقمنة والتكنولوجيا في مناهج البحث عن الوظائف لتحسين كفاءة التكلفة وتوسيع الخيارات. الأهم من ذلك، أن التوجيه المهني يمكن أن يعزز توقعات أكثر واقعية حول فرص الدخول والأجور. يمكن لمثل هذه الإرشادات أن تقلل من طول عمليات البحث عن الوظائف، وتحد من الرغبة في انتظار الفرصة "المناسبة" التي قد لا تتحقق أبداً.

المشاركة السياسية والمشاركة المدنية: نحو إدماج حقيقي للشباب

تعد المواطنة الفاعلة والمشاركة المدنية من المكونات الرئيسية للانتقال الصحي إلى مرحلة البلوغ، وتساهم في التنمية الشخصية وزيادة التماسك الاجتماعي. وعلى العكس من ذلك، فإن الافتقار إلى الأماكن والمؤسسات التي تسهل مثل هذه المشاركة قد يؤدي إلى تهميش الشباب ويمنعهم من تحقيق الاندماج الكامل في مجتمعاتهم. في مثل هذه الحالات، قد يطور الشباب هويات وطنية ضعيفة ومستويات منخفضة من الولاء، مما قد يزيد من خطر التماهي مع الجماعات المتطرفة غير الحكومية. تشكل المشاركة المدنية والسياسية من خلال قنوات مثل المشاركة الانتخابية، والعضوية في المنظمات المجتمعية، والعمل التطوعي من خلال البيئات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة. كان للانتفاضات العربية عام 2011، على سبيل المثال، تأثير كبير على وعي الشباب السياسي. ارتفع إقبال الشباب على التصويت في الانتخابات البرلمانية، وفقًا للباروميتر العربي 2011-2013، بنسبة 36 نقطة مئوية في تونس، و 31 نقطة في مصر، و 9 نقاط في الجزائر. ومع ذلك، فقد تراجعت مشاركتهم الانتخابية في السنوات اللاحقة، حيث انخفض متوسط الإقبال الإقليمي من حوالي 57% في 2013 إلى أقل من 20% في 2018-2019 .

يعكس فك الارتباط السياسي هذا الإحباط بسبب الافتقار إلى التغيير الذي حدث بعد عقد من الانتفاضات واستمرار الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي للشباب. بالإضافة إلى ذلك، فإن شباب شمال إفريقيا ممثلون تمثيلاً ناقصًا، وغائبون تقريبًا، في المنظمات السياسية وصنع القرار والهيئات التشريعية، لأن القواعد والإجراءات لا تفضل دمجهم. على سبيل المثال، تبدأ الأهلية لمقاعد البرلمان الوطني بخمسة وعشرين عامًا في الجزائر ومصر وليبيا. ومع ذلك، فإن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 35 عامًا يمثلون 3.6% فقط من البرلمان المنتخب لعام 2015 في مصر، على سبيل المثال. ويشير الشباب أيضًا إلى تدني الثقة في المؤسسات العامة وانخفاض مستويات الحرية المتصورة. في 2018-2019، أفاد حوالي 50% من شباب المنطقة بأنهم لا يثقون في حكوماتهم مجلس الوزراء. بالإضافة إلى ذلك، في جميع البلدان الخمسة، أبلغ الشباب عن مستويات منخفضة ومتناقصة من حريات التعبير المضمونة من 67% في 2013 إلى 40% في 2018-2019 والمشاركة في الاحتجاجات السلمية من 58% إلى 31% في نفس السنوات. . تعمل دول شمال إفريقيا على تقييد حرية التعبير والمحتوى على الإنترنت بشكل متزايد، وهي وسيلة تمثل مساحة رئيسية للمشاركة بين الشباب. لا يوجد أي منها إنترنت تم تصنيفه على أنه "مجاني" من قبل منظمة فريدوم هاوس. تُصنف مصر الآن من بين أكثر الدول تقييدًا في العالم بعد إقرار قانون الجرائم الإلكترونية في عام 2018 والذي يسمح،

ترجمات أفروبوليسي

من بين أمور أخرى، للسلطات بحظر المواقع التي تعتبر تهديدًا للأمن القومي والاقتصادي، ويتطلب من مقدمي خدمات الإنترنت حفظ المعلومات الشخصية وتقديمها للجهات الأمنية.

يتمتع شباب شمال إفريقيا أيضًا بمعدلات منخفضة من المشاركة الاجتماعية، وينعكس ذلك من حيث العضوية في المنظمات والمجموعات والنوادي المدنية. أقل من 10% من الشباب التونسي الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 عامًا كانوا أعضاء في منظمة مدنية في 2018-2019. معدلات المشاركة المدنية منخفضة في جميع أنحاء المنطقة، حيث تصل إلى 33% فقط في المغرب. يمكن تفسير المعدلات جزئيًا من خلال المستويات المنخفضة نسبيًا للحرية المتصورة للانضمام إلى مثل هذه الجمعيات والمنظمات، حيث بلغ متوسطها 48% لشباب المنطقة في 2018-2019. هناك عدد قليل من الأماكن والمؤسسات الملائمة للشباب، ونقص الوعي بالأماكن الموجودة. قد يُترجم الافتقار إلى فرص المشاركة المدنية والمشاركة السياسية إلى عجز مستقبلي في المهارات والوعي والمعرفة التنظيمية للمشاركة السياسية الرسمية.

يجب على دول شمال إفريقيا توفير مساحة أكبر لشبابها للانخراط اجتماعيًا والمشاركة السياسية. يجب أن يتم ذلك أولاً وقبل كل شيء بإزالة الحواجز التي تحول دون المشاركة، مثل مطالبة الشباب بالتقدم للحصول على تصاريح لتشكيل نوادي اجتماعية أو التجمع في احتجاج سلمي. هذه التصاريح والموافقات، مثل تلك المطلوبة للمشاركة الاقتصادية، تعمل بشكل أساسي كوسيلة للتهميش والإقصاء. يجب على دول شمال إفريقيا أيضًا توفير منصات للشباب للتعبير عن مظالمهم المشروعة والسعي إلى الإنصاف دون التعرض للاضطهاد أو اعتبارهم أعداء للدولة. أخيرًا، يتطلب المزيد من الإدماج الاجتماعي والسياسي تغييرات في البيئة الاجتماعية والسياسية، ومؤسسات أكثر شمولًا، وتنمية قدرات الشباب الذاتية على المشاركة.

استنتاج

قبل عقدين من الزمن، شهدت بلدان شمال إفريقيا تضخمًا ديموغيًا للشباب خلق ضغوطًا وفرصة تاريخية لتحقيق نمو اقتصادي أسرع. لسوء الحظ، لم تخلق هذه البلدان فرصًا اقتصادية أو مساحة اجتماعية - سياسية كافية لجني الفوائد الوطنية لهذه الهبة الديموغرافية. ونتيجة لذلك، ابتليت المنطقة بالهجرة الخارجية والاضطرابات الاجتماعية المستمرة على مدى العقد الماضي.

لدى دول شمال إفريقيا فرصة ثانية للحصول على هدية ديموغرافية مع تضخم أصغر في عدد الشباب الذي

ترجمات أفروبوليسي

سيحدث بين عامي 2025 و 2040. هل ستتحرك هذه الدول بسرعة للاستثمار في شبابها وجني ثمار هذا التضخم أم ستعاني من الاضطرابات الاجتماعية المستمرة؟ المخاطر أكبر هذه المرة: تأتي الموجة الثانية في وقت الأتمتة السريعة والرقمنة التي تغير عالم العمل. تبشر هذه الاتجاهات التكنولوجية العالمية بمكافآت اقتصادية كبيرة للبلدان التي يمكنها تسخيرها، وخطر التخلف عن الركب لأولئك الذين لا يستطيعون ذلك. لجني فوائد الموجة الديموغرافية القادمة والثورة الرقمية المستمرة، يجب على دول شمال إفريقيا السماح للقطاعات الخاصة بالنمو وخلق فرص العمل؛ يجب عليهم تحويل مدارسهم وجامعاتهم لتزويد الشباب بالمهارات التي يحتاجونها للازدهار في هذا العقد وما بعده؛ وعليهم خلق مساحة للشباب للمشاركة اجتماعيا وسياسيا.





AFROPOLICY

المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات



www.afropolicy.com



info@afropolicy.com



[Afropolicy](https://www.facebook.com/Afropolicy)



[Afro_policy](https://twitter.com/Afro_policy)